

# تونس في مفترق طرق: الحل الأضمن استفتاء شعبي لتغيير النظام السياسي

أحمد نجيب الشابي لـ«العرب»: نظام الحكم هجين ويجب تغييره



هل ينهي الرئيس سعيد تفرده ويدعو لاستفتاء على نظام الحكم؟

الشعب قول كلمته حتى عبر الشارع واقول للأشخاص الذين يهددوننا بالشارع أن الشارع سيكون بالشارع وأدعو كل أنصار حركة الشعب وكل الوطنيين والذين يريدون تخلص الوطن من هذه العصابات التي لا تؤمن به، إلى الخروج بكثافة يوم 27 فيفري».

وفي المحصلة بعد أن تمت تجربته طيلة السنوات الماضية بات يُنظر إلى نظام الحكم في تونس على أنه نظام يشعرون «الفوضى المتواصلة» حيث تشقت الصلاحيات والمعارك التي لا تنتهي بين رؤوس السلطة. واستنتج أمين محفوظ أن «النظام السياسي الحالي يمكن اختزال طبيعته في: أنا لا أحكم، أنت لا تحكم، ولا تترك من يحكم».

المشيشي ووضعه في «معركة لي نراع» مع الرئيس قيس سعيد وسقط تحذيرات من انتقال المواجهة إلى الشارع بعد تلويع أحزاب النهضة والدستوري الحر بالزول إلى الشارع. والائنين التحق حزب حركة الشعب (قومي) بالأحزاب الداعية للنزول إلى الشارع ما يثير مخاوف حقيقية من انزلاق تونس نحو مبرعات أخرى خاصة في ظل الاستقطاب والتشديد اللذان بلغا ذروتها.

وقال القيادي بحركة الشعب، هيكمل المكي، الذي لم يخف أن الوضع الذي تعيشه بلاده يستوجب الذهاب في الحوار الوطني، «إننا نتحاور بشكل جدي دون مغالبة وإنما سنقتل».

وواصل المكي في تصريح لإذاعة موزاييك المحلية «اعتبر أنه على

القانون الانتخابي سيؤدي إلى استعادة نفس المشهد وهو ما يرشح الأزمة لا غير. وقال الصحافي والمحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن «النظام السياسي الحالي هو نظام إنتاج أزمات (...)، من الضروري الذهاب إلى حوار وطني في أقرب وقت والاتفاق على خارطة طريق تفضي إلى تغيير القانون الانتخابي ونظام الحكم».

وأضاف العبيدي في تصريح لـ«العرب» أنه «مهما كانت الأسماء التي ستفرها الانتخابات المقبلة فإنه في ظل هذا النظام سنجد نفس الأزمات التي تعرفها تونس اليوم، ستكون حكومة جديدة ورئيسها وأجهته للصراع بين الأحزاب والرئيس».

وتعيش تونس على وقع أزمة فجرها التعديل الوزاري الأخير الذي أجراه

لموقع «حقائق أون لاين» المحلي إن «النظام السياسي الحالي مشوه ومعطل، بعض الأطراف تستغل ذلك لأجندات سياسية».

وشدد محفوظ على ضرورة «التحلي بالحكمة والعقلانية بعيدا عن المزايدات، وذلك من خلال إحداث لجنة تضم مختصين وتنظر في مسألة تعديل الدستور خاصة في مجال العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وداخل السلطة التنفيذية».

ويرى مراقبون أنه من أجل تغيير نظام الحكم الحالي لا يمكن إلا المضي في حوار وطني يتفق فيه الفرقاء على أولويات المرحلة المقبلة، ويتم فيه فض الخلافات لضمان عدم تعطل سير دواليب الدولة التي تعرف أصلا أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

وتسود مخاوف من أن إجراء انتخابات مبكرة دون تغيير نظام الحكم

في مواجهة الأزمة السياسية الحادة التي باتت تهدد الانتقال الديمقراطي واستقرار البلاد على حد سواء كثفت أوساط سياسية وخبراء تونسيون المناذرة بضرورة استتعال تغيير نظام الحكم في تونس من أجل إنهاء التنازع حول الصلاحيات والتخلص من نظام لم ينتج غير الأزمات منذ سنوات.

صغير الحيدري

بين سعيد والمشيشي. النظام السياسي بشكل معضلة مزمنة والآن وصلت هذه المعضلة إلى مراحل متقدمة.

ولم يتردد الشابي في القول إن حركة النهضة الإسلامية التي تقود الحزام السياسي والبرلماني الداعم للمشيشي تتشبث بنظام الحكم الحالي لأنه يخدم مصالحها، مشيرا إلى أن «هناك مطالبات برحيل البرلمان ومطالبات أخرى برحيل الطبقة السياسية برمتها. ضروري أن نمضي في استفتاء لتعرف الشعب ماذا يريد بالضبط؛ لا يريد نظام الحكم الحالي، هناك إذا نظامان للحكم واحد برلماني يدعو إليه (راشد) الغنوشي رئيس البرلمان وحركة النهضة) ونظام رئاسي ديمقراطي وأنا من بين الداعين إليه».

وتابع «الترويكا والنهضة اللتان صاغتا الدستور نقلتا كل الصلاحيات من الرئيس إلى الحكومة لأنهما تتركان أنه في الانتخابات الرئاسية لا يمكنهما النجاح لأن ذلك يقتضي الحصول على 50 في المئة من الناخبين زائد واحد، النهضة تترك أنه بإمكانها في المقابل الفوز في الانتخابات التشريعية وبالتالي تشكيل، النهضة تتمسك بهذا النظام لأنه يمنحها السيطرة على الحكم».

تونس - بعد تلاشي فرص الذهاب في حوار وطني يُنهي الأزمة السياسية التي تشهدها تونس تقلصت أكثر الخيارات التي يملكها الفاعلون السياسيون على وقع فشل التعديل الوزاري الأخير، ما زاد الأزمة بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان حدة.

وعلى ضوء التطورات الأخيرة التي عرفت تصعيدا كلاميا بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي ازدهمت المبادرات الرامية إلى إذابة الجليد بين الطرفين أو خلق خيارات أخرى من شأنها أن تخرج البلاد من المازق الذي هي فيه.

وفي سياق هذه المبادرات دعا رئيس الهيئة السياسية لحزب الأمل أحمد نجيب الشابي إلى ضرورة إعادة «الكلمة إلى الشعب» عبر استفتاء حول نظام الحكم الحالي الذي هو نظام شبه برلماني لظالما كان في قفص الاتهام من جل الأوساط السياسية في تونس.



أحمد نجيب الشابي  
النهضة تتمسك بهذا النظام لأنه يمنحها السيطرة على الحكم



أمين محفوظ  
نظام الحكم الحالي: أنا لا أحكم، أنت لا تحكم، ولا تترك من يحكم

وقال الشابي في تصريح لـ«العرب» إن «النظام السياسي قام مباشرة بعد الثورة وانتج خلافات مزمنة، في عهد منصف المرزوقي (خلال فترة الترويكا) رأينا خلافا بينه وبين رئيس الحكومة آنذاك حمادي الجبالي، وفي عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي رأينا خلافا بينه وبين رئيس الحكومة يوسف الشاهد، والآن الخلاف

## الميليشيات الليبية تحاول التواري خلف «الحرس الوطني»

ويرى مراقبون أن محاولات الميليشيات الجديدة لإعادة الجدل حول «الحرس الوطني» إلى الواجهة تأتي استباقا لتسلم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة لمهامها رسميا.

وبالرغم من أن الدبيبة تفادى التطرق إلى ملف الميليشيات والمرتزة في الأيام الماضية ما أوحى بأنها لن تكون ضمن أولوياته، إلا أن مسألة توحيد المؤسسات ومنها العسكرية هي من ضمن أولويات السلطة الانتقالية ما سيجعل الأخيرة تتجه نحو تفكيك المجموعات المسلحة وحصر سلاحها.

ويرى هؤلاء المراقبون أن الميليشيات تستيق هذه الخطوة من أجل تحصين نفسها وكذلك قادتها الذين فيهم مظلوبون دوليا أو موجودون على قائمة عقوبات، على غرار صلاح الدين بادي الذي يقود ما يسمى بـ«سواء الصمود» وهي أبرز الأزرع المسلحة الإخوانية في مصراتة وفي العاصمة طرابلس.

وتضغط العديد من القوى الإقليمية والدولية، على غرار الولايات المتحدة وروسيا ومصر وغيرها، من أجل الدفع نحو تفكيك الميليشيات وكذلك إخراج المرتزة الذين استنجد بهم طرفا الصراع، وهي نقاط تم كذلك التوافق حولها في التفاهات الليبية الأخيرة، غير أنها لا تزال تراوح مكانها.

تونس - تدفع الميليشيات المتمركزة في غرب ليبيا، التي شاركت في معركة التصدي لقوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر من أجل السيطرة على العاصمة طرابلس، نحو إحياء الجدل حول جهاز «الحرس الوطني» الذي يمثل حيلة للانتفاف على المطالب الإقليمية والدولية لتفكيك هذه الميليشيات، من أجل فرضه على الحكومة الليبية المؤقتة.

وفي خروج كان لافتا في توقيتته باعتبار أنه يتزامن مع تسريع ممثلي السلطة الانتقالية المنتخبة في مدينة جنيف السويسرية في وقت سابق لوتيرة تحركاتهم من أجل تشكيل حكومة مؤقتة وبحث الملفات العالقة على غرار المصالحة الوطنية وتوحيد المؤسسات والتحصين للانتخابات، قال رئيس المكتب الإعلامي لما يسمى بالحرس الوطني الليبي الطاهر بن غربية إن «ذكرى ثورة 17 فبراير ستعرف كذلك ميلاد الحرس الوطني».

وتابع بن غربية في تدخل له على قناة التناصح الفضائية التي يديرها سهيل الغرياني ابن مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني والتي تبث من تركيا، أن «ذكرى ثورة 17 فبراير ستتزامن هذا العام مع دخول حكومة وحدة وطنية وكذلك ميلاد ويزوغ الحرس الوطني على أرض الواقع».

أكبر مدن الصحراء المغربية، في خطوة تترجم نجاح الدبلوماسية المغربية في التقدم نحو انتزاع اعتراف دولي كامل بسيادة المغرب على صحرائه.



هشام معتمد  
المغرب يسعى لتعريف الدعم الأفريقي لسيادته على صحرائه

وأكد هشام معتمد، الأكاديمي والمحلل السياسي، في تصريح لـ«العرب»، أن «مشاركة المغرب في قمة إنجامينا تترجم مدى انخراط المملكة الكامل والمسؤول في القضايا الجوهرية ذات الأولوية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، خاصة تلك المتعلقة بالملف الأمني والاستقرار السياسي على مستوى منطقة الساحل والصحراء».

وشدد على أن «المغرب، يعزز بقوة الدعم الأفريقي لسيادته على صحرائه، هذه المشاركة التي تؤكد استمرار الرباط في نهجها الدبلوماسية والسياسي على مستوى القارة من أجل تصحيح الكثير من المغالطات التي كانت مرتبطة بملف الصحراء، خاصة وأن بعض الدول الأفريقية اعترفت بضمها إلى المغرب السياسي في ما يخص هذا النزاع الإقليمي في غياب المغرب عن المؤسسات الإقليمية».

## هل ينخرط الجيش المغربي في التصدي للمد الجهادي في الساحل الأفريقي

وفي سياق التأكيد على استمرار المغرب في التزامه بتعهداته أكد العثماني أن الرباط ستستمر في دعم «معهد الدفاع» لمجموعة دول الساحل الخمس بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وتكوين الضباط المنتدبين لدول الساحل بمعاهد التكوين العسكرية المغربية، مشددا على دور المغرب في تكوين الأئمة المنحدرين من المنطقة في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

وذكر بأن 937 من المنحدرين من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد تابعوا تكوينهم بالمعهد برسم سنة 2018-2019، كما يزاول مئات من خريجي المعهد مهامهم ببلدانهم الأصلية، مساهمين بذلك في التصدي للتحديات الدينية.

ويرى مراقبون وخبراء أن المغرب يسعى إلى المزيد من الانفتاح على محيطه الأفريقي لدرء الاخطار الأمنية الناجمة عن تزايد أنشطة الجماعات الجهادية في دول الساحل، علاوة على حشد المزيد من الدعم لحسم ملف الصحراء المغربية خاصة وأن الرباط نجحت في وقت سابق في كسب اعترافات العديد من الدول الأفريقية بذلك.

وفتح في وقت سابق 10 دول أفريقية على غرار جمهورية جزر القمر وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى والغابون قنصليات في الداخلة والعيون،

القمة للتباحث مع دول الساحل الخمس (مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر) وفرنسا وشركاء آخرين حول الآليات الضرورية لمكافحة ناجمة للجهاديين في هذه المنطقة.

وقال رئيس الحكومة المغربية إن «قمة الصحراء المغربية الخمس عبرت عن تقدير كبير للملك محمد السادس وانخراطه من أجل استقرار وتنمية المنطقة»، مؤكدا في كلمته «استمرار التزامات المملكة إلى جانب الأشقاء في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والتنموية».

محمد مامون العلو

الرباط - تثير مشاركة المغرب في الدورة السابعة لمؤتمر رؤساء دول مجموعة الساحل التي عقدت الإثنين في العاصمة التشادية إنجامينا، تساؤلات عما إذا كانت الرباط تمهد لانخراط جيشها الملكي في العمليات العسكرية التي تستهدف التصدي للمد الجهادي في دول الساحل وذلك في الوقت الذي تتعثر فيه فرنسا هناك.

وتشارك المغرب الإثنين عبر ممثل لرئيس الحكومة سعد الدين العثماني في



حضور لافت للمغرب في قمة دول الساحل